اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة (1990- 2009)

سمير حنا بهنام

مدرس مساعد/ قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

مستخلص البحث

تعد التجارة الخارجية المحرك الأساس للنمو الاقتصادي لدول العالم المتقدمة منها والنامية، إذ توسعت فيما بين تلك الدول خاصةً بعد نشوء التكتلات الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية، إذ لا يمكن عزل بعضها عن البعض الأخر في جانبين أساسيين أولاهما: تصدير الفائض الإنتاجي من السلع الرأسمالية والوسيطة والأولية والاستهلاكية إلى الدول الأخرى، وثانيهما استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة لتسهم في عملية النمو الاقتصادي لقسم منها، فضلاً عن استيراد السلع الاستهلاكية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايدة خاصة الدول النامية، ويهدف البحث التعرف على اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة (1990- 2009). ويستند البحث إلى فرضية مفادها أن هناك تطوراً في التجارة الخارجية الإجمالية التركية فضلاً عن تطور في مكونات الهيكل السلعي لها كهيكل الصادرات ولاسيما السلع المصنعة وهيكل الاستيرادات للسلع الرأسمالية والزراعية والصناعية، وقد تم اعتماد أسلوب التحليل الوصفي والكمي من خلال جمع وتبويب البيانات والمعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية التركية بالاعتماد على المصادر الرسمية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الصادرات، الاستيرادات، الناتج المحلي الإجمالي.

مقدمة

تعد التجارة الخارجية من القطاعات المهمة كونها تمثل المحرك الأساس للنمو الاقتصادي في جانبيها الصادرات والاستيرادات وعلى المستوى التفصيلي لكل منهما، إذ تحتل الصادرات المصنعة مكانة هامة في تعجيل النمو الاقتصادي، وتؤثر الاستيرادات من

السلع الرأسمالية الصناعية والزراعية بشكل مباشر في تحريك نمو القطاعات السلعية المكونة للاقتصاد القومي خاصة قطاعي الصناعة والزراعة. وتتجسد أهمية البحث في أن تركيا ذات موقع جغرافي متميز وهي حلقة الوصل بين أوربا ودول العالم الأخرى، هذا ما جعلها تتميز في التجارة الخارجية للسلع المختلفة وعبر هذه التجارة تنفذ إلى مختلف دول العالم. تتلخص مشكلة البحث بعدم التنوع في الإنتاج السلعي في الاقتصادات النامية ومنها تركيا كونها إحدى هذه الدول، مما يعني الاهتمام بالتجارة الخارجية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد من السلع والخدمات، فضلاً عن مساهمتها في النمو الاقتصادي لتلك الدول . يهدف البحث إلى توضيح اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية على المستويين الإجمالي والتفصيلي للصادرات والاستيرادات السلعية ومكوناتهما للمدة (1990– 2009). يستند البحث على فرضية مفادها وجود تطور في التجارة الخارجية الإجمالية التركية فضلاً عن وجود تطور في مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية كهيكل الصادرات خاصة السلع المصنعة وهيكل الاستيرادات وبخاصة السلع الرأسمالية والزراعية والصناعية وانعكاس ذلك ايجابياً في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد تم اعتماد أسلوب التحليل الكمي والوصفي للبيانات والمعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية التركية والمبوبة على شكل جداول بالاعتماد على المصادر الرسمية، وموقع الحكومة التركية للاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية في شبكة المعلومات العالمية. تناول البحث أربعة مباحث يتضمن الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية والدراسات السابقة وتضمن الفقرات الآتية، أهمية وأسباب قيام التجارة الخارجية، فوائد التجارة الخارجية، العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية، نظريات التجارة الخارجية، المؤشرات الرئيسة للتجارة الخارجية، الدراسات الاقتصادية السابقة،أما الثاني تناول الملامح الرئيسة للقطاعات السلعية التركية، أما الثالث تناول تطور التجارة الخارجية التركية والنمو الاقتصادي متضمنا كل من تطور الصادرات التركية، تطور الاستيرادات التركية، الميزان التجاري التركي، وأخيراً تناول الرابع تقدير أثر التجارة الخارجية التركية في النمو الاقتصادي للمدة 1990–2009 متضمنا كل من توصيف الأنموذج، الأنموذج القياسي المستخدم، تحليل نتائج التقدير لأثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية في التجارة

الخارجية التركية للمدة (1990- 2009) فضلاً عن النتائج والمقترحات ومن ثم الخلاصة باللغة الانكليزية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والدراسات السابقة

1- أهمية التجارة الخارجية: تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع دول العالم المتقدمة منها والنامية، إذ تمثل جزء مهم من هيكل الاقتصاد القومي[1]، وتأتي أهميتها عن طريق منحها الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوافر لديها، لكون ظروفها وإمكانياتها الطبيعية غير متاحة لإنتاجها وفي حال إمكانية إنتاجها فإنها تنتج بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها، فضلاً عن منحها الفرصة في الحصول على تقنيات متقدمة حديثة وتبادل الخبرة والمعرفة، والاستفادة من مزيات التخصص وتقسيم العمل الدولي[2]، وتمنح الفرصة لزيادة المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية المصدرة للأسواق المحلية، وتمنع الاحتكار مما يعود بالفائدة على المستهلك المحلي من حيث الحصول على السلع والخدمات بأسعار أقل، وجودة أعلى، فضلاً عن استغلال أفضل للإنتاج، وزيادة حجمه نتيجة زيادة حجم السوق، وهذا يسهم في خفض تكاليف الإنتاج ومن ثم إلى التخصص والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، فضلاً عن كونها تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية[3]. وتمارس دوراً كبيراً في حركة الاقتصاد سواء من حيث مواجهة فائض الطلب الناشئ عن مختلف قطاعات الإنتاج أو من حيث تلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية من السلع بمختلف أنواعها، ويتمثل ذلك بجانب الاستيرادات ومن حيث تسريب فائض الطلب المحلي من المنتجات ممثلة بالصادرات السلعية، وتبرز أهميتها من خلال تأثيرها في تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية، وتبادل السلع ومن ثم توسيع الأسواق الإقليمية[4]، فهي تمثل عملية التبادل التجاري بين أية دولة مثلاً تركيا وهي موضوع البحث ودول العالم وتشمل عملية التبادل هذه، السلع والخدمات والنقود والأيدي العاملة ورأس المال المادي والبشري وغيرها لتحقيق مكاسب متعددة لتلك الدول[5]، كما تحصل بسبب الاختلاف النسبي في الأسعار، وينتج هذا

الاختلاف بسبب حدوث التغيرات في الطلب والعرض، واختلاف السعر النسبي يمثل الحافز والمحرك لها والذي يعكس بدوره تغيرات في التكاليف بسبب تبادل السلع والخدمات على النطاق الدولي، والذي يعد أهم عنصر كمي في العلاقات الاقتصادية الدولية، أما المحتوى الجوهري الآخر لتلك العلاقات فيشمل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال من دولة لأخرى[6].

2- أسباب قيام التجارة الخارجية: يمكن إجمال أهم أسباب قيام التجارة الخارجية بسببين رئيسين الأول هو عدم استطاعة أي دولة مهما بلغ تطورها تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب عدم توافر الموارد الاقتصادية بالقدر الكافي لكونها تمتاز بالندرة النسبية مقابل تعدد حاجات الإنسان، والثاني هو تحقيق المنافع من عملية التبادل التجاري إذ تقوم الدولة بتصدير الفائض من السلع والخدمات التي تتمتع في إنتاجها وتصديرها بميزة نسبية وتنافسية، وتستورد السلع ذات الندرة النسبية وبأسعار أقل نسبياً من تكلفة إنتاجها محلياً[7]، وعليه فان ندرة أو وفرة عناصر الإنتاج بين الدول هي التي تقودها إلى عملية التبادل التجاري، ومن خلال إلقاء نظرة سريعة إلى دول العالم من الناحية الاقتصادية يتضح التفاوت الواضح بينها في توزيع عناصر الإنتاج، إذ أن هناك دولاً تعاني من فائض في رأس المال ونقص في العمل، وأخرى على النقيض من ذلك، كما أن هناك دول تعاني من قلة المساحات المزروعة، بينما توجد دول أخرى لديها فائض في ذلك، لذلك اكتشفت الدول منذ زمن طويل حقيقتين مهمتين، أولاهما: من الصعب أن تنتج كل دولة كل ما تحتاجه، أما الثانية فهي: عندما تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تكون مؤهلة أكثر من غيرها لإنتاجها بسبب التباين في عوامل الإنتاج، يزداد الإنتاج العالمي من السلع ويتسع حجم التجارة الخارجية وترتفع معدلات الاستهلاك مما يؤدي إلى تحقيق مستويات معيشة أفضل[8]، فاختلاف المستوى التقني وتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة التقنية بين الدول تبايناً واضحاً يؤثر بشكل ملحوظ في طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، كما أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصراً أساسياً في إنتاجها، أما الدول النامية فأنها في الغالب تتخصص في إنتاج السلع التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط الخام والمعادن والقطن وغيرها، غير انه لابد من الإشارة إلى أن المستوى التقني لأي دولة لا يقف

عند حد معين، بل يتغير نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية[9]، فالدول المستوردة للتقنية في الوقت الحاضر قد تصبح مصدرة لها كما حدث في اليابان وكوريا وسنغافورة وتايلاند وفنزويلا وغيرها[10]، أما تحقيق الوفورات الاقتصادية فهناك بعض السلع التي لا يمكن إنتاجها على مستوى تجاري، إلا إذا كان عدد الوحدات المنتجة منها كبيرة، بحيث يزيد من حاجة السوق المحلي ويترتب على ذلك أن يكون العرض من تلك السلع اكبر من الطلب المحلي، وهذا يعني توافر عدد من السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلي لسد حاجة الطلب المحلي منها، واستخدامها في تحقيق نمو وتطوير القطاعات السلعية المكونة للاقتصاد القومي.

3- فوائد التجارة الخارجية: يمكن توضيح أهم فوائد التجارة الخارجية بزيادة الرفاه الاقتصادي نتيجة حصول الفرد على أكبر إشباع لحاجته عن طريق استهلاك السلع المستوردة التي تسد حاجة الطلب المحلي المتزايد، كذلك الحصول عليها بسعر أقل مما ينتج محلياً، فضلاً عن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية[11]، فإذا قامت الدولة بإنتاج عدد من السلع فإنها تستخدم الموارد المتاحة لديها لإنتاج سلع معينة تتخصص في إنتاجها وتقوم بتصدير الفائض منها إلى الخارج واستيراد السلع والخدمات التي تحتاجها من الدول الأخرى، مما ينعكس على الاستغلال الأمثل للموارد بسبب وجود وفورات الحجم والخبرة العلمية والتقنية المستخدمة في الإنتاج للسلع والخدمات المختلفة وتحقيق التبادل التجاري بين الدولتين.

4- العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية: يمكن عرض أهم العوامل التي لها تأثير في حجم التجارة الخارجية بين دول العالم المختلفة مثل تكلفة النقل والتي تمثل السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول، خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة كما يحدث في التبادل التجاري بين العراق ودول الجوار (تركيا وسوريا وإيران والأردن) وغيرها[12]، وكذلك بعض الأنشطة الأخرى التي لها تأثير مباشر في حجم ونوعية التجارة الخارجية مثل النشاط السياحي والاهتمام به وتطويره لغرض جذب السياح والوافدين الأجانب إلى داخل الدولة وتحقيق الإيرادات المتزايدة في السياحة، فضلاً عن السلع الوسيطة التي تدخل في العملية

الإنتاجية بهدف إنتاج سلع أخرى، وإنتاجها يتطلب استخدام سلع معينة تؤثر على حجم ونوعية التجارة بين الدول مثل النفط ومشتقاته، وتأثير الدخل إذ تهتم النظريات في تحليلاتها بجانب الطلب وخاصة نظرية (الاقتصادي السويدي أستيفان لينـدر Stafian Linder) التي تستند على أفتراضين هما، احتمال تصدير السلع يزداد مع توافر الأسواق المحلية لها ومجموع السلع الموجودة في تلك الأسواق يعتمد على معدل دخل الفرد[13]، فهو يعد من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا دور الطلب في أنموذج تفسير التجارة الخارجية، وبيّن بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيراً جيداً للتجارة في السلع الأولية وعدم قدرتها في تفسير السلع من الصناعات التحويلية التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية، والشركات متعددة الجنسيات تلعب دوراً مهماً في نقل رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة بين الدول، فهي تسهم بشكل واضح في نمو حجم التجارة الخارجية خاصة بين الدول التي لديها فروع في الخارج، كذلك اختلاف الأذواق والتفضيل بين السلع المختلفة، فهناك أنواع متعددة من السلعة نفسها مثل وجود أنواع مختلفة من السيارات من الطراز نفسه، ووجود أنواع مختلفة من المشروبات الغازية، تصدر الدولة قسم منها وتستورد أنواع أخرى مما يؤدي إلى التجارة في هذه السلع.

5- نظريات التجارة الخارجية: يرى بعض الاقتصاديين بان دراسة نظريات التجارة الخارجية يرجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر[14]، فقد ظهرت نظرية (ادم سمث A.Smith) بكتابه الموسوم (ثروة الأمم The Wealth of Nations) عام 1776 نظرية التكاليف المطلقة والتي مفادها أن التجارة الخارجية تقوم بين الدولتين أذا قامت إحداهما بإنتاج سلع بتكلفة إنتاج مطلقة اقل من الدولة الأخرى، فالشرط الأساس لقيام التجارة الخارجية وجود ميزة مطلقة، فقد ركز سمث في نظريته على التخصص وتقسيم العمل الدولي[15]، أما (دافيد ريكاردو D.Ricardo) فقد بيّن بأنها لا تقوم على أساس الميزة المطلقة وإنما على أساس الميزة النسبية، فهي تعتمد على التكاليف النسبية، أما النظرية الحديثة للتجارة الخارجية فتعتمد في تفسير ظاهرة التخصص وقيامها على عاملين أساسيين هما وفرة وندرة عوامل الإنتاج

داخل كل دولة وتناقص النفقة وتزايد الغلة في حالة التوسع في الإنتاج، إن وفرة وندرة عوامل الإنتاج تختلف من دولة لأخرى، وتتحدد عوائد هذه العوامل طبقا لظروف الطلب والعرض، أما التوسع في حجم الإنتاج يؤدي إلى خفض نفقة إنتاج السلع ومن ثم خفض سعرها مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من الدول الأخرى وزيادة الصادرات منها وهو العنصر الأساس لقيام عملية التبادل التجاري حسب مفهوم نظرية (هكشر– أولين Heckscher-Ohlin) فالإنتاج الكبير يؤدي إلى نفس مزايا الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في الدول المختلفة، كما يؤدي التوسع في الإنتاج إلى التخصص والتبادل الدولي بين الدول[16].

6– المؤشرات الرئيسة للتجارة الخارجية: إن تحليل التجارة الخارجية يعد تحليلا للاقتصاد القومي، فهي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد القومي من حيث مستوى ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي وتطوره[17]، كما وتعكس العديد من مشاكل القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن مساهمتها الفعالة في التنمية والنمو الاقتصادي وتوفير مؤشرات اقتصادية لتحليل الواقع الحالي لطبيعة الهيكل الإنتاجي وقدرة الاقتصاد المحلي لتوفير السلع لتصديرها، ومن أهم مقاييس تحليل التجارة الخارجية الانفتاح الاقتصادي ودرجة الانكشاف الاقتصادي[18]. توجد مقاييس أخرى مثل الميزان التجاري السلعي الذي يمثل الفرق بين إجمالي الصادرات وإجمالي الاستيرادات وتنبع أهميته كونه يعكس قدرة الاقتصاد القومي للادخار والنمو، فكلما كان الفرق إيجابياً كانت قدرته ايجابية والعكس صحيح، فالميزان التجاري للدولة يعد من أهم فقرات ميزان المدفوعات، إذ يحتل أهمية في بيان إجمالي المبادلات التجارية على المستوى القومي، إلا أن حساب ميزان القطاعات السلعية الزراعية والصناعية والصناعات الاستخراجية يحتل الأهمية نفسها لقدرته على إبراز مستوى تطور الهيكل السلعي[19]، ومعدلات التبادل التجاري تعد مقياساً أخر يبيّن العلاقة بين صادرات الدولة واستيراداتها ويطلق عليه معدل التبادل القيمي الذي يمثل نسبة مئوية نقدية للصادرات إلى الاستيرادات، فكلما زادت هذه النسبة عن نسبة 100% يعد هذا المؤشر جيداً والعكس صحيح[20]. وعند تطبيق هذه المقاييس على اقتصادات الدول النامية وبخاصة

النفطية منها أو التي تصدر المواد الأولية الخام مقابل استيراد سلع مصنعة فإنها لا تعطي النتائج بشكل دقيق لكونها تمنح قيمة مضافة ضمنياً[21]، أما هيكل الصادرات فأنه يشمل التركيب السلعي للصادرات فضلاً عن التوزيع الجغرافي للصادرات ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية في أكبر عدد من السلع المصدرة دلّ ذلك على تطور الهيكل الإنتاجي، وقلة المخاطر التي تواجه صادرات الدولة في الحصول على الأرباح، وكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة التركيز دلّ ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي[22]، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، فكلما تركزت الصادرات في أسواق محددة دلّ ذلك على التبعية للاقتصاد القومي فضلاً عن التخلف الاقتصادي، وتشكل الاستيرادات ركيزة مهمة للتنمية والنمو الاقتصادي وهي وسيلة في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتاحة محلياً من مكائن ومعدات ومدخلات إنتاج نصف مصنعة، وقد يكون تحليل مكونات الاستيرادات على أساس تبعية السلع للقطاعات الإنتاجية المستوردة سواء أكانت زراعية أم صناعية أم استخراجية فضلاً عن طبيعة السلع ضرورية أم كمالية أم استهلاكية أم استثمارية[23].

7- الدراسات الاقتصادية السابقة: أما الدراسات الاقتصادية السابقة التي تناولت التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي فمنها، دراسة رشاد مهدي هاشم في عام 1991 عن أثر الصادرات الصناعية في النمو الاقتصادي في تركيا للمدة (1968– 1988) مستخدماً أنموذجي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في التقدير [24]، ودراسة أثيل عبد الجبار الجومرد ومثنى عبد الرزاق الدباغ في عام 1995 عن أثر نمو الصادرات في النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى تركيا للمدة (1963–1994) باستخدام طريقة الانحدار ذو المرحلتين (Two Stages Regression) [25]، ودراسة هاشم محمد سعيد رشيد الزيباري عام 2006 بعنوان الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (1980–2004) مستخدماً أسلوبي السلاسل الزمنية ودالة الإنتاج في التقدير فضلاً عن استخدامه أنموذجي التقدير الخطي واللوغارتمي.

المبحث الثاني: الملامح الرئيسة للقطاعات السلعية التركية

سيتم توضيح ملامح تطور القطاعات السلعية التركية بالإشارة للقطاعات الزراعية والصناعية والتعدين، إذ تعد تركيا من الدول النامية المتميزة بموقعها الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط، وهي الجسر الذي يربط بين قارتي آسيا وأوربا، وتبلغ مساحتها 783562.380 كم^2، وعدد سكانها ما يقارب 74 مليون نسمة لعام 2010، ومجموع القوى العاملة إلى عدد السكان بلغ 25.9 مليون، وقيمة الصادرات بلغت 114 مليار دولار أمريكي وقيمة الاستيرادات 185 مليار دولار أمريكي وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت 8.9 مليار دولار أمريكي وإيرادات السياحة بلغت 20.8 مليار دولار أمريكي، ومعدل التضخم ٪6.5، في حين بلغ إجمالي الناتج المحلي 618 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية لعام 2009 وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 8590 دولار أمريكي للعام نفسه حسب إحصاءات عام 2010[26]، تعد كل من المنسوجات والمواد الغذائية والمشروبات والكهربائيات والسيارات والكيماويات من أهم الصناعات في تركيا، أما أهم الثروات المعدنية الموجودة فيها فهي الفحم الحجري والنباتي والحديد والرصاص والنحاس والفضة مع وجود احتياطات نفط صغيرة في جنوب شرق البلاد، في حين يشكل القطن والشاي والتبغ والزيتون والفاكهة والخضراوات والحبوب أهم المحاصيل الزراعية، يعد القطاع الزراعي أكبر قطاع في تشغيل القوى العاملة، إذ تشكل نسبتها إلى إجمالي القوى العاملة نحو ٪30، وفي عام 1995 انضمت تركيا إلى منظمة التجارة العالمية وأصبحت عضواً فيها، وقامت بتنفيذ خطة إصلاحات هيكلية شاملة بعيدة المدى وأجرت تغييرات موازية لتجارب الدول الأخرى وحققت نجاحات كبيرة في إحداث تغييرات هيكلية ومؤسسية في الاقتصاد القومي وفي إعادة هيكلة القطاع المالي وتحسين القطاع العام، فضلاً عن أنها طالبت ولا تزال تطالب باستمرار بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي رغم معارضة بعض الدول ومنها فرنسا. ففي عام 2001 عانت تركيا من أزمة اقتصادية عميقة من أهم مظاهرها انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم والعجز المالي ومعدل الفائدة، مما أدى إلى إتباع إصلاحات هيكلية أدت إلى دمج الاقتصاد التركي في العالم وأصبحت من أكبر الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة مما مهد لها الطريق لتطبيق تغييرات

شاملة في عدد من المجالات منها زيادة دور القطاع الخاص وزيادة كفاءة ومرونة القطاع المالي، وهذا ما عزز الإصلاحات الهيكلية في أساسيات الاقتصاد الكلي للدولة، فقد انخفض التضخم بمعدلات كبيرة ليصل إلى 6.5٪ بعد أن كان 30٪، وانخفضت القيمة الاسمية لرصيد الدين العام إلى 45.5٪ بعد أن كان 74% للمدة (2002 – 2009)، وارتفعت مستويات الناتج المحلي الإجمالي إلى 618 مليار دولار أمريكي في عام 2009 بعد أن كانت 231 مليار دولار أمريكي في عام 2002، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 8590 دولاراً أمريكياً عن مستواه السابق والبالغ 3500 دولار أمريكي للمدة نفسها، كما أسهمت هذه الإصلاحات في تعزيز التجارة الخارجية، فقد وصل حجم الصادرات إلى 102 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2009 بعد أن كان 36 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2002 حسب إحصاءات عام 2010[27]. تعد القطاعات السلعية الزراعية والصناعية والتجارة الخارجية من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد التركي، فضلاً عن قطاع التعدين، إذ يمثل القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد التركي بالرغم من انخفاض الأهمية النسبية للزراعة إلا أن جزءاً واضحاً من السكان مازال يعتمد عليها، بوصفها وسيلة للعيش وأن نسبة كبيرة منهم تعيش عليها، إذ شكلت نسبة الناتج السلعي الزراعي 16.2٪ عام 2000 وانخفضت إلى 13.5٪ عام 2001 والى 10.2٪ عام 2004 والى 10٪ عام 2007 والى 9.7٪ عام 2009، وان نسبة مساهمة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كانت 5.8٪ عام 2001 وان نسبة القوى العاملة الزراعية من مجموع القوى العاملة التركية كانت 30٪ حسب إحصائيات 2010، إذ تتمتع بمكانة بارزة بين الدول الإقليمية في مجال الزراعة وتربية المواشي فهي غنية بالأراضي الزراعية فضلاً عن الثروات الطبيعية وينتج القطاع الزراعي نسبة 11.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 150 مليار دولار عام 2002، وبالرغم من المكانة المتميزة التي يتمتع بها هذا القطاع في الاقتصاد التركي إلا أن هناك انخفاض في معدل الدخل الفردي في الزراعة وامتصاص جزء من القوى العاملة الريفية وتحويلها إلى القطاعات الصناعية والخدمية، فضلاً عن استخدام التقنيات الحديثة والأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية وتطوير في نوعية البذور واستعمال الأعلاف الجيدة في تربية المواشي وغيرها[28]، وهي تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوربي منذ مدة طويلة، وهو الشريك الرئيس لها، أما ما يتعلق بالإنتاج الزراعي فأن ما يقارب 45٪ من الصادرات الزراعية

التركية و25٪ من الاستيرادات هي من حصة الاتحاد الأوربي، ومنذ عام 1995 أحتل الإنتاج الزراعي نسبة 10٪ من أجمالي الصادرات التركية إلى الاتحاد الأوربي و 53٪ من إجمالي الاستيرادات التركية مع الاتحاد الأوربي، وتعمل تركيا على تبني سياسة مشتركة تركز على سياسة دعم الأسعار وتقديم الإعانات المالية الزراعية واستخدام القوى العاملة المحلية، وفي عقد التسعينات شاركت في ثلاث اتفاقيات دولية حول مستقبل وتطور السياسة الزراعية وهي اتفاقية أورغواي الدولية للتجارة والتعريفات الكمركية عام 1994 واتفاقية التعريفة الكمركية مع الاتحاد الأوربي عام 1995، واتفاقية مع صندوق النقد الدولي عام 1999، وهي من أكبر المنتجين للمواد الغذائية وتحتل المرتبة الخامسة في العالم والمرتبة التاسعة من حيث إنتاج الفواكه، أما قطاع الصناعة فهو من القطاعات الرئيسة والرائدة لمساهمته في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي في المجتمع ويساعد على تحديد الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادي بما يعطي تفسيراً محدداً لعمل الاقتصاد وتأشير مواطن القوة والضعف في بنائه ليس فيها حسب بل في جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ومن هذه الرؤية تأتي سياسات التنمية لتصحيح ومعالجة مسار الاقتصاد ورفع معدلات النمو ودفع عملية التنمية الاقتصادية بالإطار الذي يحقق أهدافها كافة، وهنا يأتي دور القطاع الخاص بارزاً ومتميزاً لكونه الأساس الذي تبنى عليه القاعدة المادية المتقدمة باستخدام مستلزمات الإنتاج المتطورة والفاعلة بتأثيراتها في كل القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الصناعي نفسه[29]، وهي كبقية الدول النامية سعت إلى تطوير اقتصادها بتحقيق التنمية الاقتصادية في المجالات كافة ولا سيما في القطاع الصناعي إذ بلغت قيمة الإنتاج الصناعي 87.4 مليار دولار عام 1990 واستمر بالارتفاع إلى أن وصل إلى 131.2 مليار دولار عام 2004 وارتفع إلى 132.1 مليار دولار عام 2007، أما نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض إلى 26٪ عام 1990 وأصبح 20٪ عام 2000 وانخفض إلى 18.5 عام 2004 وأصبح 16٪ عام 2007 ونتيجة للمساعي المبذولة لتطوير القطاع الصناعي وتنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فأن حصة الصادرات الصناعية التركية بلغت 84.8٪ في عام 2004 وارتفعت إلى 85.9٪ عام 2007 بعد التركيز على القطاع الصناعي وتطويره من خلال إتباع ستراتيجية التصنيع من أجل التصدير كانت أهم الصناعات التركية هي الالكترونيات والحديد والفولاذ والسيارات والزجاج والسكر

والسمنت والنسيج والأغذية، ولصناعة السمنت دور أساس في الاقتصاد التركي إذ تحتل مكانة متميزة في الإنتاج العالمي، أما صناعة النسيج والملابس فهي أيضا من الصناعات المتميزة[30]، أما قطاع التعدين فقد اهتمت تركيا بالصناعات المعدنية بوصفها الركيزة الأساسية، وازدادت أهمية الصناعات التحويلية ومن ضمنها الصناعات المعدنية في الناتج المحلي الإجمالي التركي إذ بلغت ٪30 عام 2004 وذلك لاستخدام التقدم التقني في هذه الصناعات، وتظهر أهمية هذه الصناعات بتنامي أهميتها النسبية في الصناعات التحويلية التركية، فبلغت قيمة صادرات التعدين 335.4 بليون دولار عام 1992 وأصبحت 541.6 بليون دولار عام 2004 وأصبحت 570.5 بليون دولار عام 2007 وهذا التزايد كان بسبب السياسات الاقتصادية التي اتبعتها تركيا في تنويع مصادر إيراداتها العامة من خلال التركيز على القطاع الصناعي[31].

جدول (1) اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية للمدة (1990- 2009)

(بليون دولار أمريكي)

المؤشرات / السنوات	الصادرات	نسبة التغيير ٪	الاستيرادات	نسبة التغيير٪	الميزان التجاري		القيمة	نسبة الصادرات إلى الاستيرادات ٪	معدلات النمو
					الفائض	العجز			
1990	12.9	11.5	22.3	41.2	-	-9.300	35.3	58.1	-9.4
1991	13.6	4.9	21.0	5.6	-	-7.400	34.6	64.6	0.3
1992	14.7	8.2	22.9	8.7	-	-8.200	37.6	64.3	-6.4
1993	15.3	4.3	29.5	28.7	-	14.100	44.8	52.1	-8.1
1994	18.1	18	23.3	20.9	-	-5.200	41.4	77.8	-6.1
1995	21.6	19.5	35.7	53.5	-	14.100	57.4	60.6	-8.0
1996	23.2	7.3	43.6	22.2	-	20.400	66.8	53.2	-7.1
1997	26.3	13.1	48.5	11.2	-	22.300	74.8	54.1	-8.3

المؤشرات السنوات	الصادرات	نسبة التغيير ٪	الاستيرادات	نسبة التغيير٪	الميزان التجاري		القيمة	نسبة الصادرات إلى الاستيرادات ٪	معدلات النمو
					الفائض	العجز			
1998	27.0	2.7	45.9	5.4	-	18.900	72.9	58.7	-3.9
1999	26.6	1.4	40.7	11.40	-	14.100	67.2	65.4	-6.4
2000	27.8	4.5	54.5	34	-	26.700	82.3	51	-6.1
2001	31.3	12.8	41.4	240	-	10.100	72.7	75.7	-9.4
2002	36.1	15.1	51.5	24.5	-	15.500	87.6	70	-7.9
2003	47.2	31	69.4	34.5	-	22.100	116.6	68.1	-5.9
2004	56.2	31.8	97.2	42.1	-	34.600	153.4	64.8	-4.7
2005	62.8	38.0	108.7	40.8	-	45.900	171.5	66.1	-9.4
2006	66.3	39.6	109.8	42.3	-	43.500	176.1	68.5	-8.3
2007	69.7	41.2	111.2	43.6	-	41.500	180.9	69.8	-8.5
2008	71.8	43.9	113.3	46.1	-	41.500	185.1	70.9	-8.7
2009	74.3	46.1	117.6	49.9	-	43.300	191.9	72.6	-9.8

جدول (2) اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركية للمدة (1990-2009)

(بليون دولار أمريكي)

المؤشرات السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	السلع الأخرى	الإجمالي
1990	2.249	0.326	10.349	–	12.924
1991	2.585	0.285	10.686	0.044	13.600
1992	2.134	0.267	12.286	0.013	14.700
1993	2.292	0.233	12.794	0.081	15.400
1994	2.301	0.263	15.518	0.018	18.100
1995	2.133	0.391	19.089	0.087	21.700
1996	2.455	0.228	20.237	0.28	23.200

المؤشرات السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	السلع الأخرى	الإجمالي
1997	2.679	0.404	23.123	0.85	27.056
1998	2.700	0.364	23.874	0.038	26.976
1999	2.394	0.385	23.755	0.087	26.621
2000	1.973	0.400	25.340	0.087	27.800
2001	2.234	0.349	28.695	0.122	31.400
2002	2.038	0.387	33.549	0.126	36.100
2003	2.065	0.459	43.223	0.126	45.873
2004	6.500	2.900	53.400	1.453	64.253
2005	6.958	3.245	58.700	1.615	70.518
2006	5.904	3.423	59.500	1.400	70.227
2007	4.809	4.275	62.400	1.700	73.184
2008	5.203	5.230	63.600	2.000	76.033
2009	6.543	5.513	65.423	2.413	79.892

جدول (3) اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات التركية للمدة (1990– 2009) **(بليون دولار أمريكي)**

المؤشرات السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	السلع الأخرى	الإجمالي
1990	2.809	5.824	13.625	0.024	22.282
1991	2.083	4.925	13.912	0.127	21.047
1992	2.447	4.848	15.506	0.070	22.871
1993	3.090	5.356	20.835	0.148	29.429
1994	2.374	5.213	15.590	0.091	23.268

المؤشرات السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	السلع الأخرى	الإجمالي
1995	4.500	6.712	24.424	0.071	35.707
1996	4.786	7.948	29.572	0.427	42.733
1997	4.907	7.337	34.932	1.409	48.585
1998	4.321	6.588	34.738	0.274	45.921
1999	3.398	7.133	29.917	0.223	40.671
2000	4.156	11.682	38.482	0.183	54.503
2001	3.079	9.859	27.152	1.309	41.399
2002	3.994	11.656	34.023	1.881	51.554
2003	5.264	15.247	45.830	2.999	69.340
2004	6.100	20.087	67.214	4.139	97.540
2005	6.800	23.402	74.456	5.332	109.990
2006	7.263	25.023	74.736	5.684	112.706
2007	7.371	27.784	76.843	5.928	117.926
2008	7.542	29.405	79.924	6.034	122.905
2009	7.873	30.602	81.456	6.569	126.500

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية التركية والنمو الاقتصادي

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الأساسية في الاقتصاد التركي، لما يحققه من جذب للعملات الأجنبية عن طريق تصدير السلع الرأسمالية المصنعة والزراعية، وهو مؤشراً مميزاً لمقدرته الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وذلك لارتباطه بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة ومدى قدرته على التصدير والاستيراد وانعكاسه على مدى توفر الأرصدة من العملات الأجنبية المختلفة، وشهدت الصادرات التركية تطوراً واضحاً بسبب إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي وإتباع سياسة إحلال الاستيرادات خاصة بعد عام 1980، إذ ارتفعت من 12.9

بليون دولار عام 1990 إلى 27.8 بليون دولار عام 2000، وإلى 70.5 بليون دولار عام 2005 وأصبحت 79.9 عام 2009، بهدف تحسين الهيكل الصناعي وزيادة الإنتاج في القطاعات السلعية خاصة الزراعية والصناعية، في حين شهدت استيراداتها تطوراً واضحاً، إذ بلغت 22.3 بليون دولار عام 1990 وارتفعت إلى 54.5 بليون دولار عام 2000 واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى 110 بليون دولار عام 2005 وأصبحت 126.5 بليون دولار عام 2009 لمجموعة من الأسباب أهمها إن استيرادات عدد من السلع الوسطية والصناعية كانت لها حصة متميزة من إجمالي الاستيرادات فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو والليرة التركية، مما شجع للاستيراد من الخارج بالأسعار المناسبة فضلاً عن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 1995، وحدث نوع من التحسن في الأوضاع الاقتصادية خاصة بعد عام 2000 بسبب اتفاقية الاتحاد الكمركي مع الاتحاد الأوربي عام 1996 وإزالة القيود الكمركية على الاستيرادات وتحديد التجارة الخارجية، ويرجع سبب زيادة إجمالي الاستيرادات إلى تأثير ألازمة الاقتصادية المالية في جنوب شرق أسيا وروسيا الاتحادية والأزمة الداخلية وانخفاض في الطلب المحلي[32].

1- تطور الصادرات التركية: يعد التصدير مؤشراً لما تمتلكه الدولة من العملات الأجنبية، ويبيّن الأثر الايجابي في الميزان التجاري، وتمثل الصادرات جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي التي لا تستهلك محلياً، إما لكونها مواداً خام أو منتجات فائضة عن حاجة الطلب المحلي، وتتركز الصادرات التركية في القطاعات الأساسية وهي: الصناعة والزراعة والتعدين وتشمل السلع الصناعية النسيج والحديد والكيمياويات وغيرها، أما السلع الزراعية فهي، الحبوب والقطن والتبغ والفواكه والخضراوات بأنواعها المختلفة، في حين تشمل سلع التعدين كل من خامات المعادن لكل من الحديد والنحاس ومنتجات المقالع، فدراسة الهيكل السلعي للصادرات للدول النامية تظهر مميزات وسمات مشتركة في مجال التجارة الخارجية وتتركز في عدد محدد من السلع المصدرة الأولية فضلاً عن التقلبات في إيراداتها، مؤدية إلى تدهور معدلات التبادل التجاري على عكس الدول التي تنتج السلع المصنعة التي تحقق تحسناً في معدلات التبادل التجاري، وبسبب تدهور هذه المعدلات في معظم تلك الدول نتيجة ارتفاع

أسعار الاستيرادات أكثر منها للصادرات التي تؤثر سلباً في معدلات النمو الاقتصادي، ولمعالجتها يتطلب إضافة متغيرات الاستقرار الاقتصادي والتركيز على الصناعة وتراكم رأس المال البشري والمادي[33]. تعد تجربة تركيا فريدة من نوعها نتيجة تنوع الصادرات السلعية والتوجه نحو عدد من السلع وخاصة الصادرات الصناعية التي احتلت المرتبة الأولى بعد عام 1990 من خلال سياستها الاقتصادية الموجهة نحو دعم التصدير التي طبقت نظام الدعم للمنتجين الصناعيين والزراعيين والاهتمام بالقطاع الخاص ودعم الصادرات وتخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموجهة نحو القطاعات المنتجة من أجل المنافسة في الأسواق العالمية[34]. إن دراسة اتجاهات تطور الهيكل السلعي للصادرات التركية للمدة (1990-2009) يمكن تصنيفها إلى أربع مجاميع وهي السلع الزراعية والتعدين، الصناعية، والأخرى، حسب التصنيف الذي اعتمد من قبل منظمة التجارة العالمية، وقد بدأت مكونات هيكل الصادرات التركية بالتغيير منذ عام 1980 فقد اعتمد اعتماداً واضحاً على تصدير السلع الزراعية والمعادن إذ كانت تشكل أكثر من ٪60 من إجمالي الصادرات السلعية إلا أنها انخفضت إلى ٪17.5 عام 1990، بينما شكلت السلع الصناعية ٪80.2 لنفس العام، وارتفعت إلى 83.5 عام 1992 مقابل انخفاض نسبة مساهمة الصادرات من السلع الزراعية إلى ٪15 وذلك بسبب توجه تركيا نحو تصدير السلع الصناعية والاستفادة من التقدم التقني[35]، والتي تمكنت من تنويع تشكيلة منتجاتها من المطاط والمنتجات النفطية والزجاج والخزف والسمنت، واستمرت الصادرات الإجمالية بالارتفاع إذ بلغت 21.7 بليون دولار عام 1995 وبزيادة 8.8 بليون دولار مقارنة بعام 1994، ونتيجة توقيع اتفاقية التعريفة الكمركية مع الاتحاد الأوربي عام 1996 تزايدت الصادرات في السنوات اللاحقة إلا أن نسبة الزيادة في الاستيرادات كانت أعلى من نسبة الصادرات لعدم كفاية الإنتاج المحلي لسد حاجة الطلب المتزايد من السلع المختلفة، فضلاً عن تأثيرات هذه الاتفاقية على الاقتصاد التركي[36]، وزيادة قيم الصادرات للمدة (1990 – 2000) كانت نتيجة استقرار المؤشرات الاقتصادية خاصة بعد أزمة عام 1994 والتي كان لها تأثير واضح على عملية التنمية فضلاً عن تقويم العملة المحلية ونجاح المصدرين الأتراك في المنافسة مع المصدرين الأجانب إلا أن الأزمة المالية التي واجهت الدول الآسيوية كان تأثيرها سلباً في أداء الصادرات التركية عام

1999 وذلك بسبب كسب الصناعات درجة عالية من المنافسة ونجاحها في السوق العالمية فضلاً عن انخفاض كلفة الإنتاج نتيجة إدخال الإصلاحات التقنية الموجهة لرفع مستويات الإنتاج في القطاعات الحكومية للاقتصاد التركي[37]. يلاحظ من جدول (2) انخفاض نسبة مساهمة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات، ويرجع سبب ذلك إلى تراجع اهتمام الدولة بالقطاعات الأخرى لاسيما الصناعية منها، فضلاً عن تنفيذ شروط الاتحاد الأوربي لإتباع سياسة زراعية مشتركة للدول المرشحة في نيل العضوية فيها وفشل تركيا في استغلال طاقاتها الزراعية التي ساهمت في تفعيل الأزمات الاقتصادية والتفاوت في الدخل بين سكان الحضر والريف والأوضاع المتردية في مناطق جنوب شرق البلاد وهي مناطق زراعية خصبة، أما قيمة الصادرات من سلع التعدين فارتفعت من 0.33 بليون دولار وبنسبة ٪12.2 عام 1990 إلى 0.40 بليون دولار وبنسبة ٪1.2 عام 2000 بسبب تزايد الطلب المحلي لتلك السلع وخاصةً في مرحلة التصنيع فقد كانت بحاجة ماسة للصناعة المعدنية لتطوير قدراتها الصناعية، مما يدل ذلك على أهمية الصناعات المعدنية في الهيكل السلعي للصادرات التركية[38]. أما في مجال تنمية الصادرات فقد تم منح المصدرين إعفاءات ضريبية بجانب منحهم حوافز في مجال الحصول على الائتمان بينما عانت المشروعات الأخرى من ارتفاع ملحوظ في تكلفة الاقتراض من الجهاز المصرفي، أما بالنسبة للمشروعات العامة المملوكة للدولة فقد تم تحديد أسعار منتجاتها للحد من الخسائر وتخفيض عبئها على الموازنة العامة للدولة إلى جانب إخضاعها لبرنامج قومي للخصخصة بهدف نقل ملكيتها من الدولة إلى القطاع الخاص، فقد تضمن هذا البرنامج تخفيض الأجور الحقيقية للعمال كجزء من السياسات الانكماشية وتخفيض الأجور سيؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج بهدف تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات التركية[39]. أما في مجال السياسات النقدية فقد تم تخفيض عرض النقود والائتمان المحلي من أجل السيطرة على معدلات التضخم، وتميزت الصادرات الصناعية بالتنوع حيث شملت الملابس والمنتجات المعدنية والمكائن والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية المتطورة، بجانب نجاحها في التوجه نحو أسواق جديدة خاصة منطقة الشرق الأوسط، ومن الملاحظ أيضاً أن سياسة التجارة الخارجية أدت إلى زيادة حجمها دون أن يترتب على ذلك تخفيض حجم العجز في الميزان التجاري الذي بلغ حوالي 10 مليار

دولار في عام 1995، يرجع السبب في ذلك إلى أن الزيادة في الصادرات قد اقترنت بتصاعد مستمر في الاستيرادات بإزالة القيود المفروضة عليها منذ عام 1984، فضلاً عن ما قامت به الحكومة من تبسيط إجراءات الاستيراد وتخفيض الرسوم الكمركية في عام 1990[40].

2- تطور الاستيرادات التركية: يمثل الهيكل السلعي للاستيرادات التركيب النسبي للاستيرادات الكلية، أي الأهمية النسبية التي تحتلها كل سلعة بالنسبة للاستيرادات الكلية، وتركيا من الدول النامية التي بدأت بتنفيذ برامجها التنموية، مما أدى ذلك إلى الحاجة الماسة للاستيرادات من السلع الرأسمالية والاستثمارية للنهوض بقطاعاتها الإنتاجية[41]، وبنهاية السبعينات كان النظام الاستيرادي شديد التقييد، يتسم بحصص وتراخيص الاستيراد والتعريفات والرسوم الكمركية ولكن هذه القيود خفضت عام 1980 وفي عام 1985 تم إلغاء القيود الكمركية وتخفيض التعريفات الكمركية وكنتيجة لهذه الإجراءات حدثت تغييرات في تركيب الهيكل السلعي للاستيرادات للمدة (1970- 1989) تميزت بالتنوع المتزايد في هيكلها السلعي، وبحكم تأثر الاستيرادات بعملية التنمية الاقتصادية في معظم الدول التي بدأت بالتنمية ازدادت الاستيرادات نتيجة لذلك وخاصة في المراحل الأولى، إذ ازداد الطلب على السلع الرأسمالية والوسطية مقابل انخفاض الاستيرادات من السلع الغذائية والزراعية، وتمكنت من تطوير القطاع الصناعي وإنتاج السلع الرأسمالية والمكائن بالتعاون مع الشركات الأجنبية المتقدمة صناعياً كألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا، والهدف من استمرار عملية التنمية تحقيق نمو مستمر، إذ يترتب عليه تغييرات اقتصادية واجتماعية تؤثر على زيادة الطلب المحلي على الاستيرادات خاصة من السلع الاستثمارية والوسطية، حيث ركزت عليها في مختلف خططها التنموية التي تؤثر بدورها على تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية وإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد بالتركيز على القطاع الصناعي[42]. وشهد الاقتصاد التركي تطوراً ملموساً في الاستيرادات الإجمالية إذ يتضح من جدول (3) إن قيمة الاستيرادات بلغت 22.3 بليون دولار عام 1990 وارتفعت إلى 35.7 بليون دولار عام 1995 وأصبحت 54.5 بليون دولار عام 2000 واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى 110 بليون دولار عام 2005 وأصبحت 126.5 بليون دولار عام

2009 مما يدل على زيادة الطلب على الاستيرادات ولاسيما السلع الرأسمالية المستخدمة في الصناعة التركية والسلع الاستهلاكية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد عليها وقد نمت الاستيرادات بنسبة ٪12 كمتوسط للمدة (1990- 1995) إذ بلغت 35.7 بليون دولار عام 1995 أما متوسط النمو السنوي للاستيرادات للمدة (1995- 2000) فقد بلغ ٪10.5 وأن انضمام تركيا إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995 وتوقيع اتفاقية التعريفة الكمركية مع الاتحاد الأوربي عام 1996، كانت من أهم الأسباب لزيادة معدل نمو الاستيرادات التركية في القرن العشرين، فضلاً عن انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار والارتفاع المستمر في أسعار النفط الخام، كل هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع قيمة الاستيرادات ونمو الناتج المحلي وزيادة الاستثمار الخاص[43]. أما فيما يخص مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات التركية فانه يمكن تصنيفها إلى أربع مجاميع رئيسية وهي: السلع المصنعة والزراعية والتعدين والسلع الأخرى، حسب التصنيف الدولي الذي اعتمد من قبل منظمة التجارة العالمية ووزارة التجارة التركية[44]، فقد احتلت السلع الصناعية المرتبة الأولى إذ بلغت 13.6 بليون دولار عام 1990 وارتفعت إلى 38.5 بليون دولار عام 2000 واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى 81.5 بليون دولار عام 2009، واهتمت بتطوير القطاع الصناعي من خلال استيراد السلع الصناعية من أجل تطوير صناعاتها الناشئة وتنشيط قطاع التصدير، أما استيراداتها من سلع التعدين فقد احتلت المرتبة الثانية إذ بلغت 5.8 بليون دولار عام 1990 وارتفعت إلى 11.7 بليون دولار عام 2000 ثم ارتفعت إلى 30.6 بليون دولار عام 2009 لتمتعها بالاكتفاء الذاتي من امتلاك السلع المعدنية والمواد الأولية وبالتالي إشباع حاجاتها من تلك السلع، أما استيراداتها من السلع الزراعية، فقد احتلت المرتبة الثالثة من إجمالي الاستيرادات إذ بلغت 2.8 بليون دولار عام 1990 وارتفعت إلى 4.2 بليون دولار عام 2000، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت 7.9 بليون دولار عام 2009 لتمتعها بتزايد الإنتاج الزراعي المحلي من (الحبوب والرز والقطن والتبغ وغيرها)[45]، الذي يسد جزءاً كبيراً من الطلب المحلي المتزايد وتصدير الفائض منه، مما أدى ذلك إلى انخفاض الأهمية النسبية للاستيرادات من السلع الزراعية[46].

مما سبق ذكره يتضح بأن استيرادات تركيا من السلع الصناعية كانت مرتفعة، بينما انخفضت الاستيرادات من سلع التعدين وكانت الاستيرادات من السلع الزراعية في المرتبة الثالثة وهذا يتناسب مع اتجاهات تطور الهيكل السلعي في الدول النامية، إذ تتصدر الاستيرادات من السلع الصناعية المكانة الأولى في الهيكل السلعي للاستيرادات لعدم قدرة هذه الدول ومنها تركيا على إنتاج هذه السلع محلياً وإنما تستوردها جاهزة الصنع من الدول الصناعية، فضلاً عن ارتفاع نسبة الإيرادات الصناعية من إجمالي الصادرات مقابل انخفاض نسبة الصادرات من السلع الزراعية الاستهلاكية وحدوث تطور في الاستيرادات الإجمالية خلال هذه المدة بسبب حاجة القطاعات السلعية ومنها القطاع الصناعي إلى السلع الرأسمالية والوسطية كذلك تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية باستثناء بعض السنوات وهي 1993، 1997، 2001 نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية واستمرار ارتفاع معدلات التضخم السنوي في ميزان المدفوعات، اتبعت تركيا بعد عام 1980 ضمن برنامج التصحيح الهيكلي ستراتيجية إحلال الاستيرادات لتعزيز صناعتها الناشئة ولغرض المنافسة مع القطاعات الصناعية في البلدان المتقدمة، وعززت قطاع التصدير وهيكل الاستيرادات السلعية باتجاه السلع المصنعة والوسطية والتي تعد من العناصر الأساسية، وللتخفيف من القيود الكمركية على الاستيرادات ودعم النمو وتطور الاقتصاد التركي.

3- الميزان التجاري التركي: يتضح من خلال عرض اتجاهات تطور قيم الصادرات والاستيرادات، وجود عجز مستمر في الميزان التجاري التركي، إذ ارتفعت قيم العجز في عقد التسعينات تزامناً مع ارتفاع قيم الاستيرادات وتفاقم ألازمات الاقتصادية والسياسية، حيث بلغ العجز 9.3 بليون دولار عام 1990 ارتفع إلى 14.1 بليون دولار عام 1995، ووصل إلى 26.7 بليون دولار عام 2000، وارتفع إلى 45.9 بليون دولار عام 2005، في حين انخفض عام 2009 إلى 43.3 بليون دولار، وحاولت تركيا جاهدة لتخفيف هذا العجز بإتباع استراتيجية تشجيع الصادرات والاهتمام بتوسيع قطاع التصدير فضلاً عن تخفيض الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والكمالية وتقليص الإنفاق العام وتوجيه الإنفاق نحو المشاريع الاستثمارية بهدف تخفيض العجز المستمر في الميزان التجاري، لذلك فأن قطاع

التجارة الخارجية في الدول النامية ومنها تركيا يتميز بعدد من الخصائص أهمها: ارتفاع قيمة الاستيرادات السلعية عن قيمة الصادرات السلعية، مما أدى إلى حدوث العجز المستمر في الميزان التجاري السلعي(47).

مما سبق ذكره يتضح بأن اتجاهات تطور الصادرات والاستيرادات التركية كانت في ارتفاع مستمر خلال مدة الدراسة وان الارتفاع في قيم الاستيرادات كان أكبر من الارتفاع في قيم الصادرات، مما أدى إلى حدوث العجز المستمر في الميزان التجاري، وقد اعتمدت على المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين لتجاوز هذا العجز ومعالجة أزماتها المالية والاقتصادية.

المبحث الرابع: تقدير أثر التجارة الخارجية التركية في النمو الاقتصادي للمدة 1990 – 2009

سيتم توصيف الأنموذج وتحديد المتغيرات المعتمدة والمتغيرات المستقلة وتحليل نتائج التقدير للنماذج القياسية التي توضح أثر التجارة الخارجية التركية في النمو الاقتصادي للمدة (1990–2009) وكالآتي:–

أولاً: توصيف الأنموذج: يستخدم القياس الاقتصادي بوصفه وسيلة للتأكد من صحة فرضيات النظرية الاقتصادية، ولإثبات فرضية البحث التي نصت على أن هناك تطور في التجارة الخارجية الإجمالية التركية فضلاً عن تطور مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية كهيكل الصادرات خاصة السلع المصنعة وهيكل الاستيرادات خاصة السلع الرأسمالية والزراعية والصناعية، ومن اجل اختبار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً، والصادرات من السلع الزراعية والصناعية وسلع التعدين بوصفها متغيرات مستقلة باستخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$GDP = Bo + B1\,X1 + B2\,X2 + B3\,X3 + Ui$$

إذ أن:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

X1 = الصادرات من السلع الزراعية

X2 = الصادرات من السلع الصناعية

X3 = الصادرات من سلع التعدين

Ui = المتغيرات العشوائية

Bo, B1, B2, B3 = معلمات الأنموذج التقديري

ومن اجل اختبار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً، والاستيرادات من السلع الزراعية والصناعية وسلع التعدين بوصفها متغيرات مستقلة باستخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$GDP = Bo + B1\,X1 + B2\,X2 + B3\,X3 + Ui$$

إذ أن:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

X1 = الاستيرادات من السلع الزراعية

X2 = الاستيرادات من السلع الصناعية

X3 = الاستيرادات من سلع التعدين

Ui = المتغيرات العشوائية

Bo, B1, B2, B3 = معلمات الأنموذج التقديري

أما في حالة الصادرات من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية سيأخذ الأنموذج الصيغة الآتية:

$$GDP = Bo + B1\,X1 + B2\,X2 + B3\,X3 + Ui$$

إذ أن:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

X1 = الصادرات من السلع الرأسمالية

X2 = الصادرات من السلع الوسيطة

X3 = الصادرات من السلع الاستهلاكية

BO B1 B2 B3 = معلمات النموذج التقديري

وفي حالة الاستيرادات من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية سيأخذ الأنموذج الصيغة الآتية:

$$GDP = Bo + B1\ X1 + B2\ X2 + B3\ X3 + Ui$$

إذ أن:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

X1 = الاستيرادات من السلع الرأسمالية

X2 = الاستيرادات من السلع الوسيطة

X3 = الاستيرادات من السلع الاستهلاكية

BO B1 B2 B3 = معلمات النموذج التقديري

ثانياً: تحليل نتائج التقدير لأثر متغيرات التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي: سيتم تحليل نتائج التقدير لأثر متغيرات التجارة الخارجية التركية للمدة (1990- 2009) في الناتج المحلي الإجمالي، فنبدأ بتحليل نتائج النماذج التقديرية لأثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وهي (الصادرات من السلع الزراعية والصناعية وسلع التعدين) في الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام برنامج (Minitab) في تقدير أنموذج الانحدار الخطي المتعدد الخاص بتحليل الناتج المحلي الإجمالي لتركيا للمدة (1990-2009) بوصفه المتغير المعتمد لكون تأثير المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج ذات مباشر وغير مباشر عليه[48]، وباستخدام الأنموذج القياسي لتقدير اثر التجارة الخارجية التركية في النمو الاقتصادي[49].

جدول (4) عدد المشاهدات ودرجات الحرية وعدد المتغيرات المستقلة المعنوية المستخدمة في الأنموذج، فضلاً عن القيم الجدولية لاختبار t واختبار F واختبار D.W وكالآتي:-

عدد المشاهدات	درجات الحرية	عدد المتغيرات المستقلة المعنوية	القيمة الجدولية لاختبار t	القيم الجدولية لاختبار F	القيم الجدولية لاختبار D.W DL	DU
20	1,18	1	1.734	4.41	1.158	1.391
20	1,17	2	1.740	3.59	1.015	1.536
20	1,16	3	1.746	3.24	0.857	1.728

GDP = 1.52 - 0.0684 x1 + 0.114 x2 + 0.0164 x3
T = 16.37 - 1.90 2.69 5.06
F = 77.03 R-Sq = 0.93 R-Sq (adj) = 0. 92
D.W = 1.37

Correlations

	x1	x2
x2	0.892	
x3	0.848	0.900

يتبيّن من الأنموذج التقديري للصادرات من السلع الزراعية والصناعية وسلع التعدين بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وبمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت R-Sq = 93% والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 93% في المتغير المعتمد والباقي يعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير الصادرات من السلع الزراعية سلبياً، وتأثير الصادرات من السلع الصناعية والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي كان إيجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن– واتسون D.W تقع ضمن

منطقة عدم التأكد وعليه لا يمكن التأكيد أو نفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لوقوعها في المنطقة الحرجة الموجبة من الاختبار والقرار يكون فيها غير محسوم، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار (كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة، ذلك عن طريق مقارنة قيمة معامل التحديد مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

GDP = 0.392 + 0.0267 x2 + 0.00774 x3
T = 13.80 2.46 1.97
F = 54.25 R-Sq = 0.87 R-Sq (adj) = 0. 85
D.W = 1.19

Correlations

	X2
X3	0.909

يتبيّن من الأنموذج التقديري للاستيرادات من السلع الصناعية وسلع التعدين بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وبمستوى معنوية (0,05) باستبعاد المتغيرات المستقلة غير المعنوية، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت R-Sq=85 والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 85% في المتغير المعتمد والباقي يعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير الاستيرادات من السلع الصناعية والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W تقع ضمن منطقة عدم التأكد وعليه لا يمكن التأكيد أو نفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لوقوعها في المنطقة الحرجة الموجبة من الاختبار والقرار يكون فيها غير محسوم، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار (كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه

المشكلة، ذلك عن طريق مقارنة قيمة معامل التحديد مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

GDP = 0.237 + 0.0901 x1 + 0.132 x2
T = 1.83 2.60 2.32
F = 187.89 R-Sq = 0.95 R-Sq (adj) = 0. 95
D.W = 1.60

Correlations

	X1
X2	0.968

يتبيّن من الأنموذج التقديري للصادرات من السلع الرأسمالية والوسيطة بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وبمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت R-Sq = 95% والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 95% في المتغير المعتمد والباقي يعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير الصادرات من السلع الرأسمالية والوسيطة في الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن– واتسون D.W تقع ضمن منطقة عدم التأكد وعليه لا يمكن التأكيد أو نفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لوقوعها في المنطقة الحرجة الموجبة من الاختبار والقرار يكون فيها غير محسوم، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار (كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة، ذلك عن طريق مقارنة قيمة معامل التحديد مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

GDP = 0.467 + 0.0410 x1
T = 9.17 4.43
F = 19.66 R-Sq = 0.52 R-Sq (adj) = 0. 50
D.W = 1.20

يتبيّن من الأنموذج التقديري للاستيرادات من السلع الرأسمالية بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وبمستوى معنوية (0,05) باستبعاد

المتغيرات المستقلة غير المعنوية، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت R-Sq = 52٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 52٪ في المتغير المعتمد والباقي يعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير الاستيرادات من السلع الرأسمالية في الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن– واتسون D.W تقع ضمن منطقة عدم التأكد وعليه لا يمكن التأكيد أو نفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لوقوعها في المنطقة الحرجة الموجبة من الاختبار والقرار يكون فيها غير محسوم، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار (كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة، ذلك عن طريق مقارنة قيمة معامل التحديد مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

النتائج والمقترحات

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والمقترحات أهمها:–

أولاً: النتائج

1. تمتاز تركيا بموقع جغرافي متميز وهي الجسر الواصل بين قارتي أسيا وأوربا، ويعد القطاع الصناعي من القطاعات السلعية الرائدة وتزداد أهميته النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع تراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي، فضلاً عن الاهتمام بقطاع التعدين والصناعات المعدنية كونها تسهم في النمو والتنمية الاقتصادية.
2. وجود تطور في التجارة الخارجية التركية في جانبيها الصادرات والاستيرادات السلعية خلال مدة الدراسة 1990– 2009، وفي مكونات الهيكل السلعي للصادرات فقد احتلت الصادرات الصناعية المرتبة الأولى في الهيكل السلعي للصادرات، والسلع الزراعية المرتبة الثانية ثم تعقبها سلع التعدين والسلع الأخرى في المرتبتين الثالثة والرابعة على الترتيب.
3. يتبيّن من اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات التركية أن الاستيرادات من السلع الصناعية احتلت المرتبة الأولى وسلع التعدين في المرتبة الثانية ثم تعقبها السلع الزراعية والسلع الأخرى في المرتبتين الثالثة والرابعة على الترتيب.

4. وجود عجز مستمر في الميزان التجاري التركي خلال مدة الدراسة 1990- 2009 بسبب تفوق قيم الاستيرادات على قيم الصادرات وعدم وجود التنوع السلعي في هيكل الإنتاج السلعي.

ثانياً: المقترحات

1. ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي والسعي لزيادة أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد التركي.
2. السعي لتخفيض العجز في الميزان التجاري بإتباع سياسة إحلال الاستيرادات الرأسمالية الصناعية، فضلاً عن تنوع هيكل الصادرات التركية.
3. إقامة الدراسات والندوات والمؤتمرات العلمية الدولية التي تهتم بقطاع التجارة الخارجية والسعي لتكوين مناطق حرة وعقد الاتفاقيات التجارية الثنائية لتوسيع وتطوير هذه التجارة.
4. استخدام وسائل تقنية المعلومات والاتصالات في التجارة والتركيز على التجارة الالكترونية لاختصار المسافات والوقت وتزايد تدفق السلع والخدمات.
5. ضرورة الاهتمام بالصادرات وتنويع قاعدتها والتركيز على المهمة منها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
6. تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الإنتاجية وإقامة المشاريع الزراعية.
7. إتباع إجراءات أكثر فاعلية من التي يوصي بها صندوق النقد والبنك الدوليين للحد من نمو الاستيرادات الاستهلاكية والكمالية .
8. ضرورة الاعتماد على الذات للحصول على تمويل برامج التنمية والتخلي عن الاعتماد على العالم الخارجي.

Trends in the evolution of Turkish foreign trade and its impact on economic growth for the period (1990 - 2009)

A. Samer Hanna Behnam
Assistant Lecturer, Department of Economics, College of administration and Economics, University of Mosul

Abstract

Foreign trade is the base engine for economic growth for countries in the world, whether developed or developing, it has expanded among those countries, especially after the emergence of economic blocs and the World Trade Organization, where you can not be isolated from each other in two essential aspects: first, export the surplus production of capital goods, intermediate and primary and consumer goods to other countries, and import of capital goods and intermediate to contribute to the economic growth of the Section of them, as well as the importation of consumer goods for the needs of the growing domestic demand, including especially the developing countries, as the research aims to identify trends in the evolution of Turkish foreign trade and economic growth during the period (1990 - 2009), based on the research hypothesis that there is evolution in the foreign trade total Turkish as well as on the evolution of components of the Commodity Structure of Foreign Trade of Turkey as a structure exports, particularly manufactured goods and the structure of imports particularly of capital goods and agricultural and industrial, has been the adoption of the method of analysis of descriptive and quantitative through the collection and tabulation of data and information on Turkish foreign trade by relying on official sources.

Key words: foreign trade, economic growth, exports, imports, gross domestic product.

المصادر والهوامش

(1) D.R. Appleyard and Athers, 2006, International Economics, Mc Graw–Hill Irwin, New York, fifth edition, p 204.

(2) www. org. com. pdf .

(3) عبدالمنعم السيد علي، 1984، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني،كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص208 .

(4) أحمد صدام عبدالصاحب الشبيبي، 2008، واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43- 44، ص 73 .

(5) www. ibis online. net.

(6) مريم حسن محمد الحامدي، 2009، تجارة ليبيا الخارجية مع دول الاتحاد الأوربي ايطاليا خلال لفترة 1965- 1995، بحث مستل من رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية ، ليبيا.

(7) B. Balassa, 1984, Trade Between Developed and Developing countries, the decade ahead, www. oecd. org .pdf.

(8) H. Hesse, 2007, Export Diversification and Economic Growth, Yale University, International Monetary Fund.

(9) طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نظريات وسياسات، 1995، ط1، دار النشر معهد الدراسات المعرفية، عمان، الأردن.

(10) موسى سعيد مطر، باسم اللوزي، 2001، التجارة الخارجية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

(11) نداء محمد الصوص، 2008، التجارة الخارجية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع .

(12) رعد حسن الصرن، 2000، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.

(13) بلقلة براهيم، 2009، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر.

(14) عبدالرشيد بن ديب، 2003، تنظيم وتطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

(15) سعد محمود خليل الكواز، 1995، هيكل الاستيرادات وأثره على نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للفترة (1958-1990)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة الموصل .

(16) D.B. David and D. H. Papell , 1997, Internatioal Trade and Structural Change, journal of international economics, vol 43,issue, 3-4. www.nber. org. pdf .

(17) ندى سهيل سطام الدليمي، 2004، اليورو ومستقبله في التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

(18) تأخذ المعادلة الصيغة الآتية :

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي إلا جمالي}}$$

وتكون بشكل نسبة مئوية، فكلما زادت هذه النسبة تزداد درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي والعكس صحيح.

(19) B. Balassa, 1982, Trends in international trade in manufactured goods and Structural Change in industrial countries, www. oecd. org. pdf.

(20) j. Balaguer and M.Cantavella, jorda, 2002, Structural Change in Exports and Economic Growth: Cointegration and Causality Analysis for Spain (1961-2000) www.ivie.es.pdf.

(21) هاشم محمد رشيد الزيباري، 2006، الهيكل التنظيمي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (1980-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة الموصل.

(22) تأخذ المعادلة الصيغة الآتية:

درجة التركيز السلعي للصادرات = أهم السلع المصدرة / إجمالي الصادرات

وتكون بشكل نسبة مئوية.

(23) محمد صالح تركي القريشي، فواز جارالله الدليمي، 1990، مقدمة في الاقتصاد الدولي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

(24) رشاد مهدي هاشم، 1991، إستراتيجية تعويض الاستيرادات والتغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية التركية للمدة (1968–1988)، مجلة دراسات تركية، العدد 2، العراق.

(25) اثيل عبد الجبار الجومرد ، مثنى عبدالرزاق الدباغ، 1995 ، اثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع إشارة خاصة لتركيا، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 17، العدد 46، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

(26) Republic of Turkish , 2010 .

(27) Turkish economy , 2010 .

(28) ويكيبيديا، 2010، الموسوعة الحرة، تركيا.

(29) المصدر نفسه.

(30) غازي صالح محمد الطائي، 1999، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.

(31) عبدالغفور حسن كنعان، 2001، الحصار الاقتصادي على العراق وأثره في الصناعة التركية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 2، العدد 64، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

(32) J. Howard, 2004, Free Trade and Economic Development, center for international private enterprise, C I P E. www.cipe – Arabia. org. pdf .

(33) عبدالهادي الرفاعي وآخرون، 2005، تحليل واقع التجارة الخارجية السورية للفترة (1990-2003)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد لا، سوريا.

(34) رواء زكي يونس يحيى الطويل، 2008، اثر السياسات الاقتصادية على التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980-1995، مركز الدراسات الإقليمية ،دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق .

(35) سوعيد محمد علي فركاجي، 1999، اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة 1970- 1994، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

(36) طه يونس حمادي، 1985، اثر استيرادات السلع الوسيطة على النمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة (1959 – 1980)، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

(37) عبدالحميد سليمان ظاهر، 1996، اثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة 1952 – 1990، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

(38) احمد الكواز، 2008، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، السنة السابعة، الكويت.

(39) احمد الكواز، 2009، دور التجارة الخارجية في النمو والتنمية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت. www.arab-api.org.pdf.

(40) إسماعيل شعبان وآخرون، 2002، تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية (1970 – 2000)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد (24) العدد (4)، سوريا.

(41) ثريا حسن صديق، 2005، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان – دراسة قياسية، ملخص رسالة ماجستير، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السادس، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية.

(42) عبدالله سليمان السكران، 2002، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1970 – 1999)، ملخص رسالة ماجستير، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع ،العدد الثامن، جامعة الملك سعود، السعودية.

(43) وصاف سعيدي، 2002، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر – الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر.

(44) United Nations, 2005, Trade And Development Report, Conference On Trade And Development Geneva united Nations, New York and Geneva.

(45) International Monetary Fund, 2007, 2008, 2009.

(46) State institute of statistics (sis), 2009.

(47) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2007، 2008، 2009، 2010.

(48) أموري هادي كاظم، 2005، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

(49) حسين علي بخيت، سحر فتح الله، 2002، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعيـة للطباعـة والنشر والترجمة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

(50) موقع الحكومة التركية للإحصائيات الاقتصادية في شبكة المعلومات www.die.Gor.tv